

Distr.: General
4 October 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثانية والستين
منح مركز المراقب للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا
رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ووفقا للمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفني أن أطلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة بعنوان "منح مركز المراقب للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا".
وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أرفقت طيه مذكرة تفسيرية دعما للطلب المذكور أعلاه (المرفق الأول).
وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها، بما في ذلك رسالة السيد مارات تاجين، وزير خارجية كازاخستان، بوصفها من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) بيرغانيم آيتيموفا

السفيرة

الممثلة الدائمة



المرفق الأول

مذكرة تفسيرية

- ١ - أثناء الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة (١٩٩٢)، أعلن نورسلطان نازارباييف رئيس كازاخستان، عن المبادرة المتعلقة بعقد المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. والفكرة الرئيسية لهذه المبادرة هي إنشاء هيكل فعال للحوار بشأن مشاكل الأمن في آسيا. وثمة ثلاثة جوانب أساسية لنشاط هذه العملية، هي: التدابير العسكرية - السياسية للتعاون الأمني والاقتصادي والتفاعل في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان.
- ٢ - ويعد المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا هيكلًا يوحد بلدان القارة الآسيوية وي طرح أمامها مهمة تعزيز التعاون المشترك بين الدول الآسيوية بهدف إرساء الاستقرار في المنطقة وصونها. ويضطلع المؤتمر بدور مفيد في دفع عمليتي التفاعل والتبادل المثمرتين، وفي تهيئة الظروف من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستقر. والهدف منه هو تحقيق مستويات سلمية للمنازعات في القارة الآسيوية وتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي في مكافحة الإرهاب والتشجيع على التسامح والتفاهم المتبادل.
- ٣ - وعقد اجتماع القمة الأول للمؤتمر في عام ٢٠٠٢ في ألماني، كازاخستان. وقد اكتسبت عملية المؤتمر، منذ ذلك الحين، زخمًا، إذ تم وضع المبادئ الأساسية ومختلف المبادرات المتعددة الأطراف والثنائية في المجالات الأمنية والاقتصادية والبيئية والثقافية. وجرى التوقيع في اجتماع القمة على ميثاق ألماني وإعلان المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا بشأن القضاء على الإرهاب وتشجيع الحوار فيما بين الحضارات.
- ٤ - ووجه المشاركون في اجتماع القمة اهتمامًا خاصًا للعملية السياسية الجديدة التي يجري إرساؤها والرامية إلى إتاحة إمكانات جديدة لإقامة حوار متعدد الأطراف وإلى المساواة في التفاعل بين البلدان الآسيوية من أجل تعزيز الأمن والاستقرار وإيجاد مناخ من الثقة والتعاون. وقد وضع قادة البلدان الآسيوية المبادئ الجديدة للأمن في آسيا استنادًا إلى الثقة والاحترام والتعاون، وهي مبادئ يعكسها ميثاق ألماني وإعلان المؤتمر.
- ٥ - وشكل اعتماد قائمة المؤتمر لتدابير بناء الثقة ونظامه الداخلي وإعلانه نتيجة رئيسية من نتائج الاجتماع الثاني لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد ظهرت للمرة الأولى في تاريخ القارة الآسيوية وثيقة شاملة كهذه تنص على التعاون المتعدد الأطراف بشأن طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بالاستقرار والأمن.

- ٦ - واعتمد اجتماع القمة الثاني للمؤتمر الذي عقد في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، في ألماني، إعلان اجتماع القمة الثاني للمؤتمر ووقع على النظام الأساسي لأمانته.
- ٧ - والدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا هي: الاتحاد الروسي وأذربيجان وإسرائيل وأفغانستان وأوزبكستان وإيران وباكستان وتايلند وتركيا وجمهورية كوريا والصين وطاجيكستان وفلسطين وقيرغيزستان وكازاخستان ومصر ومنغوليا والهند (١٨) والدول المراقبة هي: إندونيسيا وأوكرانيا وفيت نام وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان (٦) والمنظمات المراقبة هي: الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجامعة الدول العربية (٣).
- ٨ - وسيتمثل الغرض من الخطوات القادمة المتخذة ضمن إطار أنشطة المؤتمر في مواصلة الجهود المشتركة الرامية إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة الواردة في قائمة تدابير بناء الثقة التي وضعها المؤتمر، وكذلك في وضع نهج مشترك إزاء التهديدات والتحديات الجديدة للأمن في آسيا.
- ٩ - ونعتقد أنه من أجل بلوغ مستوى أمثل وأكثر فعالية من التعاون والتفاعل بين المؤتمر والأمم المتحدة، لا بد لهما من أن يقيما في المستقبل علاقات متبادلة على أساس دوري وحسن التنظيم. ومنح مركز المراقب للمؤتمر في الجمعية العامة سيخدم هذا الغرض. وعمل كهذا من شأنه أن يتيح الإمكانية لتعزيز التعاون بشكل واقعي بين المؤتمر والأمم المتحدة، وأن يوسع نطاق قدراتهما المشتركة لتعزيز الجهود الرامية إلى ضمان تحقيق السلام والأمن والتعاون على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

المرفق الثاني

مشروع قرار

منح المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا مركز المراقب لدى الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ تلاحظ تطلع المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا إلى تعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة،

١ - تقرر دعوة المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا للمشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراء اللازم لتنفيذ هذا القرار.

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية كازاخستان

باشرت أمانة المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا عملها في ألماتي، جمهورية كازاخستان، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بموجب القرار الذي اتخذته اجتماع القمة الثاني للمؤتمر. وقد شكل هذا الحدث بداية مرحلة جديدة من أنشطة المؤتمر بوصفه محفلاً دولياً كاملاً الأهلية.

وأود أن أعثنم هذه الفرصة للتعبير عن امتناننا لقيادة الأمم المتحدة التي حضرت حفل التوقيع على النظام الأساسي لأمانة المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا.

ويتمثل الهدف والتوجه الرئيسيين للمؤتمر في تعزيز التعاون عبر وضع نهج متعددة الأطراف ترمي إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في آسيا. وتستند أنشطة المؤتمر إلى مبادئ من قبيل الثقة المتبادلة والتعاون المجدي للطرفين والمساواة والانسجام واحترام التنوع الثقافي والتطلع نحو تحقيق تنمية مشتركة. والأهداف التي يسعى المؤتمر إلى بلوغها لا تخدم المصالح المشتركة لدوله الأعضاء فحسب، وإنما تتواءم أيضاً مع الاتجاهات العالمية للعولمة. ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً، تتخذ الدول الأعضاء الخطوات اللازمة لتطوير المؤتمر بحيث يصبح بمثابة منتدى للحوار والتشاور واتخاذ القرارات والتدابير المتعلقة بقضايا الأمن في آسيا على أساس توافق الآراء.

ويتمثل المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا بدقة للأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ويؤيد الحفاظ على هيبة الأمم المتحدة ودورها الذي لا يمكن الاستغناء عنه في الشؤون الدولية. والمؤتمر مستعد لمختلف أشكال الحوار وتبادل الآراء والتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بشأن قضايا الاهتمام المشترك وكذلك للعمل المشترك في تعزيز السلام والأمن والتنمية في جميع أرجاء العالم.

ورؤساء حكومات الدول الأعضاء، بإنشائهم للمؤتمر، أناطوا به مهمة تناول مسائل الاهتمام المشترك في الأبعاد الاقتصادية والبيئية والإنسانية والسياسية – العسكرية، وكذلك التصدي لتحديات وتهديدات مثل الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر وغسل للأموال. وترفق طي هذه المذكرة إحدى أهم الوثائق المعنونة ”النهج التعاوني لإزاء تنفيذ تدابير المؤتمر لبناء الثقة“ التي أقرتها لجنة كبار المسؤولين على مستوى نواب وزراء في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، في بانكوك، والتي تتضمن قائمة بمجالات اهتمام الدول الأعضاء في المؤتمر، وذلك لكي تولوها عنايتكم الكريمة (الضميمة).

وفي ضوء ما سلف ذكره، أود إعلامكم أنه باتخاذ قرار بالإجماع في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، وافقت ١٨ دولة عضوا (الاتحاد الروسي وأذربيجان وإسرائيل وأفغانستان وأوزبكستان وإيران وباكستان وتايلند وتركيا وجمهورية كوريا والصين وطاجيكستان وفلسطين وقيرغيزستان وكازاخستان ومصر ومنغوليا والهند) على التقدم إلى الأمم المتحدة بطلب لإدراج المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا في قائمة الكيانات والمنظمات من غير الدول الأعضاء لكي يتلقى دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات وأعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تود كازاخستان باعتبارها رئيسة المؤتمر أن تطلب منكم تقديم الدعم السخي والمساعدة الكريمة لاستئناف الإجراء الداخلي في إطار الأمم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية.

وإنني على ثقة من أن حصول المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا على مركز المراقب لدى الجمعية العامة سيزيد من فعالية مشاركته في الشؤون الدولية، وسيوسع نطاق تعاونه مع الأمم المتحدة والبلدان غير الأعضاء في المؤتمر، ومع المنظمات والمنتديات الدولية والإقليمية ويسهم في الحفاظ على السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي ويسر ازدياد رفاه المنطقة. ويعتزم المؤتمر العمل بمتابعة في هذا الاتجاه.

(توقيع) مرات تاجين

وزير خارجية جمهورية كازاخستان

رئيس الاجتماعات الوزارية للمؤتمر

المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا

الضميمة

النهج التعاوني إزاء تنفيذ تدابير بناء الثقة للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا

مقدمة

تولي آسيا أهمية كبيرة لتنفيذ تدابير بناء الثقة التي حددها المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا كما أكدت عليها القائمة، وسيكون لذلك أثر إيجابي في إيجاد مناخ من السلام والثقة والصداقة في المنطقة. وثمة إمكانات واسعة، غير أنه من أجل تسخيرها لفائدة الدول الأعضاء، من الضروري اتخاذ خطوات عملية وإجراءات مشتركة في مجالات مثل التجارة والاقتصاد والبيئة والتخفيف من حدة الكوارث والنقل والطاقة والتبادل الثقافي والحوار بين الحضارات والتحديات والتهديدات الجديدة.

وتتطلب مجموعة واسعة ومتنوعة من التدابير والمهام الواردة في القائمة جهوداً مشتركة في هذه العملية. والخطوات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة على أساس التفاهم المتبادل والتوافق في الآراء يمكن أن تعزز وضع آلية واضحة ومحددة لتنفيذ القائمة في إطار الفريق العامل الخاص الذي أنشأته لجنة كبار المسؤولين في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

وقد كشفت المفاوضات بشأن القائمة وبشأن إنشاء فريق عامل خاص عن مجموعة واسعة من الأفكار والمقترحات المتعلقة بآلية التنفيذ.

ولهذا، فإنه من المناسب إسناد عملنا إلى نهج الخطوة خطوة والتقدم تدريجياً على أساس العمل الطوعي. وفي الواقع، سيرتكر هذا النشاط إلى وثائق المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا وإلى مبدأ التوافق في الآراء. وبالتالي، فإنه من الضروري التقيد الدقيق بأحكام الديباجة وبمضمون المادة ١ من القائمة، التي تحدد أهداف ومهام تدابير المؤتمر لبناء الثقة.

ومن أجل تيسير العمل المستقبلي للفريق، نظرت الدول الأعضاء في المؤتمر في تدابير بناء الثقة الواردة تحت العناوين التالية:

- ١ - المجال الاقتصادي.
- ٢ - المجال البيئي.
- ٣ - المجال الإنساني.
- ٤ - التحديات والتهديدات الجديدة.

ويمكن لأي دولة عضو أو لأي مجموعة من الدول الأعضاء أن تتبادل طوعا المعلومات ضمن سياق تدابير بناء الثقة التي اتفقت عليها وأن تقدم هذه المعلومات إلى أمانة المؤتمر لمواصلة نشرها.

مجالات التعاون ذات الأولوية

المجال الاقتصادي

- ١ - التعاون من أجل تعزيز مختلف الطرائق التي تتم بها وصلات النقل.
- ٢ - التعاون من أجل وضع نظم آمنة وفعالة لممرات النقل.
- ٣ - اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التعاون في مجال أمن الطاقة في منطقة المؤتمر، بما في ذلك تطوير وتحسين كفاءة وسلامة الطرق وأمن الإمداد بالطاقة.
- ٤ - توسيع نطاق التعاون في مجال السياحة، من خلال تبادل المعلومات في هذا المضمار وتشجيع الاتصالات بين المنظمات السياحية في الدول الأعضاء.
- ٥ - تيسير منح التأشيرات، بما في ذلك تأشيرة العمل التجاري العاجلة تعزيزا للعلاقات التجارية والاستثمارية فيما بين الدول الأعضاء.
- ٦ - توسيع نطاق التعاون فيما بين القطاعات المالية.
- ٧ - توفير الفرص التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ٨ - توسيع نطاق فرص الاستثمار والتعاون.
- ٩ - التشجيع على التعاون في مجال الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا.
- ١٠ - إنشاء قاعدة بيانات مشتركة بشأن التجارة ومجالات الاهتمام الاقتصادي الأخرى.

المجال البيئي

- ١ - تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات المتعلقة بالسياسات الوطنية لحماية البيئة.
- ٢ - تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٣ - وضع مبادئ توجيهية للتعاون في مجالات تتعلق بنظم إدارة الكوارث، والرصد الوطني للأوضاع البيئية وحالات الكوارث، ووضع نظم للإنذار المبكر، وتنظيم دورات تدريبية وعمليات بحث وإنقاذ مشتركة.

٤ - وضع وتطبيق برامج مشتركة عن حماية البيئة دون المساس بحقوق الدول الأعضاء وواجباتها بموجب الصكوك الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الصلة.

٥ - تبادل المعلومات عن الكوارث الطبيعية والصناعية التي تحدث على أراضي الدول الأعضاء التي تعتقد أنها قد تؤثر على جيرانها.

المجال الإنساني

١ - تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان؛ مع مراعاة الأفكار والتوصيات الواردة في تقرير فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات الصادر في ١٣ تشرين الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٢ - تشجيع وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الوطنية على تعزيز تدابير بناء الثقة في جميع أبعاد المؤتمر التي اتفق بشأنها.

٣ - تعزيز التبادل والتعاون على الصعيد الثقافي من خلال تنظيم أنشطة ثقافية وإذكاء الوعي بشأن الشعوب ومختلف الثقافات في منطقة المؤتمر ونشر المعلومات عنها بهدف التشجيع على التسامح والتفاهم.

٤ - زيادة الاتصالات فيما بين الشعوب، بما في ذلك عمليات التبادل بين المؤسسات العلمية والتعليمية والرياضية، وكذلك بين المنظمات غير الحكومية؛ وإقامة مشاريع تتعلق بمجمل أمور منها التعاون العلمي وتبادل الطلاب وإقامة مناسبات مشتركة.

٥ - تنظيم بعثات مشتركة معنية بالآثار للكشف عن التراث الثقافي المشترك.

٦ - تعزيز احترام الحقوق والحريات الأساسية.

مجال التحديات والتهديدات الجديدة

١ - تبادل المعلومات بشأن التدابير التي تتخذ فيما بين الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وكذلك لمنع أنشطة المنظمات الانفصالية والمتطرفة ومجموعات الجريمة المنظمة التي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً.

- ٢ - تبادل المعلومات بشأن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لكبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتهريب البشر والاتجار بهم، والهجرة غير القانونية وغسل الأموال والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمولة، وكذلك تهريب المتفجرات والمواد السامة.
- ٣ - تبادل المعلومات، والمساعدة في تعزيز التعاون وإقامة الصلات بين هيئات الدول الأعضاء المختصة في مجال مكافحة الجرائم الاقتصادية والحاسوبية.
- ٤ - تعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات عن المسائل القانونية والقضائية والجنائية.
- ٥ - تبادل الخبرات وتعزيز التعاون للتصدي للأمراض المعدية والأوبئة الناشئة.

طرائق لتنفيذ تدابير بناء الثقة في المجالات المذكورة آنفا

يمكن للدول الأعضاء في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا أن تختار طوعا تنفيذ تدابير بناء الثقة من المجالات المذكورة آنفا على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف على النحو التالي:

(أ) في الطريقة الأولى: قد تود الدول الأعضاء في المؤتمر إبداء اهتمامها بتنفيذ تدابير محددة لبناء الثقة. وفيما بعد يمكن لرئيس المؤتمر أن يتشاور مع تلك الدول الأعضاء بشأن تعيين بلد منسق/بلدان منسقة، ويطلب من ذلك البلد/تلك البلدان إعداد مشروع ورقة مفاهيمية. ويمكن أن توزع تلك الورقة عن طريق الأمانة على الدول الأعضاء قبل عقد أي اجتماع متخصص، وأن ينظر فيها الفريق العامل الخاص، وأن تقدم، متى تمت الموافقة عليها، إلى لجنة كبار المسؤولين لمواصلة إقرارها.

(ب) في الطريقة الثانية:

- قد ترغب الدول الأعضاء في المؤتمر في تبادل الآراء بشأن تدبير محدد من تدابير بناء الثقة عبر رئيس المؤتمر وأمانته كخطوة أولى،
- يقوم رئيس المؤتمر وأمانته بتجميع المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء وإنشاء قاعدة بيانات.
- يمكن للدول الأعضاء أن تعين بشكل دوري خبراء وأكاديميين لتدبير محدد من تدابير المؤتمر لبناء الثقة.

- تقدم أمانة المؤتمر الدعم اللوجستي لتنظيم اجتماعات متخصصة في الدول الأعضاء أو المراقبة يشارك فيها الخبراء والأكاديميون لمعالجة مضمون القضايا وتكليف الخبراء المؤهلين بتقديم ورقة عمل.
 - ينظر الفريق العامل الخاص في ورقة العمل، وتنظر فيها لجنة كبار المسؤولين في مرحلة لاحقة من أجل زيادة صقلها والبت فيها.
 - ويخضع النهج التعاوني لاستعراض أو تعديل من الدول الأعضاء لدى موافقة لجنة كبار المسؤولين، متى دعت الحاجة إلى ذلك.
- بانكوك، ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧

مرفق للنهج التعاوني إزاء تنفيذ تدابير بناء الثقة التي حددها المؤتمر

قائمة الدول الأعضاء التي اقترحت العمل كبلدان منسقة أو مشاركة في التنسيق من أجل تنفيذ تدابير محددة لبناء الثقة في مجالات مثل المجالات الاقتصادية والبيئية والإنسانية، والتحديات والتهديدات الجديدة

الدولة العضو	تدابير محددة لبناء الثقة
أذربيجان	التعاون من أجل وضع نظم آمنة وفعالة لممرات النقل
إيران	١ - قضايا مراقبة المخدرات
	٢ - قضايا إدارة الكوارث الوطنية
كازاخستان	ستحدد في وقت لاحق
جمهورية كوريا	١ - التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات
	٢ - التعاون في مجال أمن الطاقة
روسيا	تدبير واحد من تدابير بناء الثقة في البعد الاقتصادي
طاجيكستان	التعاون بشأن السياحة
تركيا	التحديات والتهديدات الجديدة